

الدبلوماسية الاقتصادية في ظل التعاون الاقتصادي الدولي

أ. والي سهيلة

طالبة دكتوراه- جامعة الجزائر كلية الحقوق -

مقدمة:

لقد فرضت المتغيرات التي مست النظام العالمي، لاسيما، عولمة الاقتصاد بوتيرة متسارعة، تطور مفهوم الدبلوماسية التقليدية فلم يعد يقتصر مفهوم هذه الدبلوماسية على إدارة العلاقات السياسية بين الدول فحسب، بل اتسع ليشمل مجالات عديدة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية... الخ

ففي ظل تغير بيئة النظام العالمي وسعي العولمة إلى توحيد الكيان الدولي، مفضية بذلك إلى انفتاح الأسواق الوطنية على الأسواق الحرة الدولية، أصبحت قوة الدول تقاس بقوة اقتصادها، وبات بذلك من المستحيل فصل السياسة عن الاقتصاد، الأمر الذي دفع بالدول إلى التخلي عن المفهوم التقليدي في إدارة العلاقات فيما بينها.

فمن المعلوم أن الاستغلال الجيد و الممارسة المتقنة للدبلوماسية الاقتصادية يمكن ان يجعل منها رافد قوي لإنجاح الدبلوماسية التقليدية لتلعب بذلك دوراً أساسياً في المشروع السياسي، الذي يشكل محور النشاط الدبلوماسي.

و كنتيجة لتكامل المجالين السياسي والاقتصادي وصعوبة الفصل بينهما، أضحي الاقتصاد سبباً رئيسياً في نشوء العلاقات الدبلوماسية بين الدول، والذي استخدم مرارا كوسيلة من وسائل الضغط المحبب استغلالها، وبرز باعتباره وسيلة من الوسائل الدبلوماسية لتعزيز التعاون الدولي. ذلك أن هذا الأخير يشكل احد الأدوات الأساسية

التي تعمل على رفع المشاريع التنموية المقترح تمويلها من الجهات المانحة، سواء كان الأمر بشكل كامل أو مشترك، لاسيما، مشاريع التعاون المالي أو تلك المتعلقة بالتعاون الفني. و اضحى هذا التعاون يرتبط إلى حد كبير بخطط التنمية .

في الواقع، تشكل الدبلوماسية الاقتصادية اليوم الجزء الأساسي من دبلوماسية الدولة في علاقاتها الخارجية، والتي تعمل على توجيه العلاقات الاقتصادية التنموية الخارجية بالدرجة الأولى حيث ترسم التوجه العام الذي يجب أن تعمل عليه هذه الدبلوماسية وكيفية تعزيز عملها، علاوة على الجوانب التي يستلزم أن تحافظ على أدائها فيه وكذا الآفاق المحتملة لأي تعاون دولي في هذا السياق.

وإيماناً بأهمية الدبلوماسية الاقتصادية على صعيد العلاقات الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي، أصبحت الدول تسارع إلى عقد ورشات عمل حول الدبلوماسية الاقتصادية، بمشاركة نخبة من السفراء والمتخصصين في القطاع الاقتصادي، من أجل تبادل الخبرات في هذا المجال. الأمر الذي يستدعي، بطبيعة الحال، إعادة تحديد أهداف السياسة الخارجية وأدوار الدبلوماسيين ومهام السفراء وكذا المتخصصين في المجال الاقتصادي والعمل على مواكبتها مع هذه التحولات العالمية، لتصبح بذلك أولوية العمل الدبلوماسي هو الدفاع عن المصالح الاقتصادية للبلد وتوفير الحماية و المساعدة للشركات الوطنية العاملة في الخارج وكذا العمل على تشجيع التبادل التجاري والاقتصادي.

و عليه أصبح في طليعة مهام السفارات و الممثلات الدبلوماسية المعتمدة في الخارج مهمة جديدة وضعت على عاتقهم والمتمثلة في الترويج لبلادهم من أجل أهداف وغايات جديدة تتجاوز السياسة التقليدية، متخطية بذلك المعالم الثقافية والتاريخية للبلد لتركز على الاقتصاد وتسويق السلع الوطنية ودعم الشركات على فتح أسواق جديدة لها.

فقد باتت اليوم مهمة الترويج للبلد، وما يتمتع به من ثروات ومهارات وطاقات نمو وتطور و فرص جاذبة للاستثمارات الأجنبية، المحرك الأساسي للعمل الدبلوماسي و التي أصبحت تأتي مراراً في نفس مستوى الجهود الدبلوماسية لتطوير العلاقات الثنائية في مجال إحلال الأمن والاستقرار في العالم، حتى أن المصالح الاقتصادية باتت تشكل اليوم عنصراً حيوياً في العلاقات الدولية سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف، إذ لا يكمن الحديث عن الدبلوماسية دون التطرق الى الاقتصاد.

مما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية: ما المقصود بالدبلوماسية الاقتصادية؟ و ما هي الاسس التي تقوم عليها و المجالات التي تتدخل فيها؟ وكيف أمكن تجسيد هذه الدبلوماسية في مجال التعاون الدولي الاقتصادي؟

وبذلك يهدف هذا المقال إلى تحديد مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، سواء من حيث تحديد ميادين نشاطها و القائمين بها أو من حيث مناقشة طرق استخدامها على نحو يوفق بين مصالح الفاعلين فيها، وكذا الوقوف على بعض الأمثلة الناشطة في هذا المجال، بغرض محاولة إبراز الدبلوماسية الاقتصادية كأداة للتعاون الاقتصادي الدولي. ومن أجل ذلك سوف تتم معالجتنا لهذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

١ - مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية:

1.النشأة والتطور الدبلوماسية الاقتصادية.

2.المقصود بالدبلوماسية الاقتصادية.

3.الأسس التي تقوم عليها الدبلوماسية الاقتصادية.

4.أنشطة الدبلوماسية الاقتصادية.

II - الدبلوماسية الاقتصادية في ظل التعاون الدولي:

1.المجموعة العشرين و الدبلوماسية الاقتصادية

2.دور الدبلوماسية الاقتصادية في إقامة تحالف عربي

1 - مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية:

1 - النشأة والتطور الدبلوماسية الاقتصادية:

في البداية نشأت الدبلوماسية كنوع من انواع الرسائل التي ينقلها الدبلوماسي من الدولة المضيفة لدولته، ثم تطورت مع تطور العلاقات الدولية وأصبحت وسيلة للتفاوض بين الدول. على اثر ذلك ظهر ما يعرف بالتمثيل الدبلوماسي التبادلي، وكنتيجة لتعمق المصالح بين الدول حدثت تغيرات وطرأت تحديات تاريخية جعلت الدبلوماسية تغير من مسارها، أين أصبحت تهتم بتعميق العلاقات فيما بينها وفقاً لمصالحها الاقتصادية.

وقد نشأت الدبلوماسية الاقتصادية، بادئ بذي بدء، في الولايات المتحدة وهذا في فترة الرئيس الأمريكي روزفلت، أين سميت آنذاك بدبلوماسية الدولار، وكان يقصد بها تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الدولار بواسطة الاستعانة بالأداة الرئيسية لتحقيق هذه المصالح المتمثلة في وزارة الخارجية، عن طريق العمل على تمويل رجال الأعمال الأمريكيين في الخارج من اجل تسيير أعمالهم الاقتصادية. ومن هنا، تم تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها استخدام الأدوات الاقتصادية للدولة لتحقيق المصالح القومية، وبمعنى آخر استخدام الثقل السياسي للدولة لخدمة مصالحها الاقتصادية.¹

و مع الوقت ادى الاهتمام المتزايد بالقضايا الحيوية للشعوب والدول الى تقليل التركيز على المهام التقليدية للدبلوماسية، وبالمقابل زاد التركيز الى حد كبير على فكرة خدمة الدبلوماسية لقضايا التنمية والاقتصاد في البلد، حيث تقوم الدول حول العالم، وبشكل متزايد، باستغلال جهازها الدبلوماسي لخدمة قضايا نوعية متميزة تعود بالفائدة عليها، موجودة بذلك الدبلوماسية الاقتصادية.

1- كلمة السفير مجدي راضي، مساعد وزير الخارجية المصرية للعلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف والتعاون الدولي، في اطار ورشة عمل حول الدبلوماسية الاقتصادية، برئاسة السفير محمد الربيع، أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وفي وقتنا الحالي، أصبحت الدبلوماسية الحديثة تركز على الترويج الاقتصادي بشكل كبير، انطلاقاً من منظور ضرورة انعكاس النشاط الدبلوماسي على التنمية والانتعاش الاقتصادي كهدف أساسي لأغلب دول العالم، وبالتالي أصبح المعيار الأهم في العلاقات الدولية هو ميزان التبادل التجاري وأصبحت الاتفاقيات التجارية بين الدول هي المؤشر على قوة العلاقات، والأهم من كل هذا فقد أصبحت النشاطات الاقتصادية والتجارية تمثل العامل الموجه والمحرك للاهتمام الدبلوماسي باتجاه دولة معينة دون الأخرى، كما أضحت أيضاً من العناصر الضامنة لإستمرارية ومتانة العلاقات بين الدول؛ فالارتباطات الاقتصادية والتجارية الهامة تعني ضرورة الاستمرار في علاقات قوية بين البلدين حفاظاً على المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى.¹

وعليه، أصبحت القضايا التجارية والاقتصادية جزءاً أصيلاً وأساسياً في العمل الدبلوماسي، من حيث جمع المعلومات والترويج وتقديم الخدمات والتحليلات وغيره، وأعتبرت أهم واجبات البعثات الدبلوماسية الاهتمام بالتبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين والعمل على توسيعه وتقويته، من خلال تقديم المعلومات والترويج والدراسات المختلفة التي من شأنها أن تساعد المستثمرين في كلتا الجانبين على التعاون والدخول في علاقات تجارية ناجحة تقوي العلاقة بين البلدين.

2- المقصود بالدبلوماسية الاقتصادية:

يقصد بالدبلوماسية الاقتصادية النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي، والتي عادة ما يتم استخدامها من قبل الدول المتقدمة أو الغنية على الدول النامية. وقد برزت هذه الدبلوماسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد تم إنشاء العديد من المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي، التي تشكل إطاراً للنظام المالي الدولي وللنشاطات التجارية للدول الحديثة، ومن أهمها صندوق النقد الدولي (IMF) والاتفاق العام للتعريفات والتجارة (ITO) وكذا

1- د. عبد الهادي بوطالب - مسار الدبلوماسية - العالمية ودبلوماسية القرن العشرين - الطبعة: الأولى 2004 دار الثقافة، الدار البيضاء

منظمة التعاون والتطور الاقتصادي (OECD). وقد أصبح يعتقد البعض أن الأسلحة الاقتصادية لهذا النوع من الدبلوماسية أصبحت متفوقة بمقياس الفاعلية على النوع التقليدي في ممارسات الدبلوماسية بين الدول. ويؤكد جوزيف ناي هذا المعنى بقوله: «ليس للقوة أهمية كبيرة في العلاقات بين الدول غير النووية وغير المتقدمة، وإنما ظهرت أنماط جديدة من العلاقات التي تتميز بالمقدرة العالية على التأثير المتبادل بغير وسيلة القوة»¹.

كما عرفت الدبلوماسية الاقتصادية في موضع آخر على أنها التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية التي يعهد لها مهمة دعم جهود الإنعاش الاقتصادي للحكومة وهيئات العمومية والتي تعمل على الترقية الاقتصادية وتستخدم «كواجهة» بين متعاملي القطاع الخاص الوطني وأولئك الذين ينتمون للبلدان المعتمدة بغية إيجاد فرص جديدة للمنتجات الصناعية وتعبئة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.²

وبذلك، يمكن القول أن الدبلوماسية الاقتصادية هي عملية التعاون مع الخارج بغرض رفع المنافع الوطنية في كل مجالات النشاط الاقتصادي، لاسيما، التجارة، الاستثمار والنشاطات الاقتصادية الأخرى، وهذا من خلال العلاقات الثنائية و المتعددة الأطراف، حيث تعتبر نوع من أنواع الدبلوماسية التي تهتم بالقضايا السياسية الاقتصادية عن طريق الرصد والتحليل وتقديم التوصيات في هذا المجال، كما تهتم بالدفاع عن المصالح التجارية والاقتصادية للدولة المرسله وكذا استكشاف الوضع الاقتصادي في الدول المستقبلية، خصوصا الاقتصادية الناشئة منها، ويتمثل اللاعبون الأساسيون فيها:

1- د سعيد أبو عباه- كتاب الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها للكاتب -دار الشيماء للنشر والتوزيع 1430هـ/ 2009 ، الطبعة الأولى ص56

2-Voir Samouhi Fawk Al Ada, Glossaire de la diplomatie et des affaires étrangères, Anglais-arabe-français, publications du Liban, Beyrouth, 1979,p. 127.

- حكومات الدول
- المنظمات الغير حكومية
- المنشآت الاقتصادية والتجارية
- رجال المال والأعمال¹

حيث يسعى كل في مجاله لاستخدام قدراته الاقتصادية للتأثير على الدول الأخرى بغرض توجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة. وبطبيعة الحال، غالبا ما تستخدم هذه الدبلوماسية من قبل الدول الغنية في مواجهة الدول الفقيرة، استنادا إلى قاعدة المعروفة «من لا يملك خبزه لا يملك قراره السياسي».

3- الأسس التي تقوم عليها الدبلوماسية الاقتصادية:

تشكل رسالة الإطار « lettre de cadrage » التي تصدر عن وزراء الدولة بوزارة الشؤون الخارجية، وكذا مؤتمرات السفراء التي تعقد بصفة دورية كل سنة، الأسس التي تقوم عليها الدبلوماسية الاقتصادية، حيث تعقد هذه المؤتمرات من أجل إجراء تقييم شامل لكافة المواضيع المدرجة في جدول أعمال السياسة الخارجية لكل بلد، إضافة إلى تحديد الأولويات وإعداد الخطط المستقبلية في هذا المجال. لذلك تعتبر هذه المؤتمرات المكان الأمثل لإقامة تنسيق فعال مع الهيئات والمؤسسات التي يتم التعاون معها لتطبيق السياسة الخارجية لأي بلد، كما تعتبر منبر لإطلاع الرأي العام حول أولويات سياساتها الخارجية.

وعليه، فهي التي تحدد الإطار العام والطريق الواجب سلوكه في هذا المجال، من خلال تحديد الخطوط العريضة لهذه الدبلوماسية، لاسيما، ما تعلق بدور الموظف المكلف بترقية الدبلوماسية الاقتصادية والاجراءات الواجب اتباعها لتعزيز وترقية هذه الاداة اضافة الى الانشطة الواجب مباشرتها في هذا الموضوع.

1 -Voir Annexe technique_Développement international des entreprises_Quel apport de la diplomatie économique ? Prise de position de la CCIP, 15 novembre 2012

وفي هذا السياق، فإن العبء الأكبر في ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية يقع على السفير، الذي يمثل رئيس الدبلوماسية الاقتصادية والمخطط الاستراتيجي لها، فهو الذي يرسم الأولويات الجديدة المعتمدة من طرف الدولة بغرض تشجيع انتشار الشركات و تسهيل عملية دخولها للأسواق المحلية وتمكينها من تجاوز المعوقات الداخلية والالتزام بالضوابط والقواعد الرسمية. وبما ان السفير يشكل قائد فريق عمل السفارة، فهو بذلك يعتبر المنتخب الوطني لتفعيل الصادرات وتشجيع الاستثمارات في بلاده وتحسين ميزان التجارة الخارجية وهذا بمساعدة موظفي السفارة.

في الواقع، يبرز دور الدبلوماسي في تنمية الدبلوماسية الاقتصادية في عدة مواضع، لاسيما، من خلال:

- البحث عن التمويل

- الترقية التجارية من خلال استغلال السفارات لمصالحها الاقتصادية، التجارية والسياحية وغيرها، وجميع فرص الأعمال لصالح الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص، و هذا بالتعاون مع الجمعيات المهنية؛

- تنظيم وتنشيط المنتديات الترقية ذات العلاقة بالمجالات الرئيسية التي حددها البرنامج الاقتصادي للحكومة،

- العمل كواجهة في تدفق المعلومات الاقتصادية والمالية بين المتعاملين الاقتصادية في البلد المعني وفي أماكن أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، و نتيجة لعولمة المبادلات وقوة المنافسة الاقتصادية الدولية، فقد أصبح الآن للدبلوماسي دور استباقي في الميدان الاقتصادي، والتجاري والصناعي و التكنولوجيا لصالح الحكومة والمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين، حتى يستطيع هؤلاء استغلال، وبشكل منتظم، مختلف المعلومات من اجل اتخاذ قراراتهم الإستراتيجية.¹

1 - voir P. Conesa « L'intelligence économique et stratégique : la diplomatie d'influence au service de la guerre économique », Revue internationale et stratégique 4/2003 (n° 52), p. 153-160.

من جهة أخرى، تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من الأدوات لتحقيق مهامها بفاعلية والتي تتمثل في:

أ- التركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية، سواء كإجراءات وقائية مانعة أو كتطبيق لمبدأ المعاملة بالمثل. وقد تأخذ الدولة بمبدأ الرسوم التفضيلية فتميز في المعاملة الضريبية لصالح بعض الدول، وهذا بحكم روابط المصلحة أو السياسية التي تربط فيما بينها.

ب- تقديم المنح و القروض لبعض الدول الخارجية مقترنة بتسهيلات ائتمانية خاصة أو بمعدلات فائدة تقل عن سعر السوق.

ت- تطبيق السياسات والتدابير الاقتصادية التي تشجع على التبادل التجاري في ميدان استيراد وتصدير السلع وتقديم الخدمات أو تقييد المنتجين بالالتزام بمواصفات فنية معينة في الإنتاج وغير ذلك.

ث- فرض قيود على التحويلات الخارجية أو فرض ضرائب عالية على الاستثمارات الأجنبية أو تقديم بعض الإغراءات والحوافز لها عن طريق إعفائها من تلك الضرائب بصورة كلية أو جزئية لفترة معينة من الوقت، والتي تختلف طولاً أو قصرًا على حسب الاحتياجات التي تحددها الدولة من وراء جذب رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية.

ج- تعديل التحكم في انتقال رأس المال أو حركة التجارة، سواء بالتقييد أو بالإطلاق، مما يترتب عليه تعديل في هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، وقد تكون التعديلات شاملة بحيث تضم كل القطاعات التي يمتد إليها التعامل الاقتصادي مع الخارج، كما قد تكون قاصرة على قطاعات معينة¹

4- أنشطة الدبلوماسية الاقتصادية للترقية

- استكشاف الأسواق الخارجية؛

1-د سعيد أبو عباه- كتاب الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها للكاتب -دار الشيماء للنشر والتوزيع 1430هـ/ 2009، الطبعة الأولى ص56 إلى 67

- المشاركة الناشطة في البعثات الحكومية ذات الطابع الاقتصادي التجاري الزراعي والسياحي في مناطق بعثتهم؛
- دعم اتصال المتعاملين الاقتصاديين للبلد المعني مع ميادين الأعمال في مناطق بعثتهم؛
- تنظيم ملتقيات حول الإمكانات الاقتصادية و الفرص التجارية و السياحية في مختلف المراكز الاقتصادية والأقطاب الإنمائية في مناطق بعثتهم؛
- تنظيم معارض حول المنتوجات المصنعة في البلد المعني؛
- المشاركة في مختلف المعارض التجارية والسياحية المنظمة في البلد المضيف؛
- نشر وتوزيع معلومات دقيقة وملائمة حول البيئة الاقتصادية وقطاعات النشاط الصناعي للبلد المعني في المجالات المختصة
- دعوة واستضافة لشخصيات نافذة في مجال الأعمال للبلد المضيف
- الترويج عبر السلك الدبلوماسي وجذب الاستثمارات الأجنبية
- توفير قاعدة للبيانات التجارية تستفيد منها جميع الأطراف المعنية
- توفير الدراسات و التقارير الاقتصادية عن الدولة المستقبلية و رصد فرص الاستثمارات المتبادلة الممكنة بين البلدين.
- توفير الخدمات التي تسهل عمل الوفود التجارية قبل و أثناء و بعد عمليات التفاوض.
- العمل على تسهيل التواصل بين المستثمرين في البلدين.
- المساهمة في إعداد وصياغة وتوقيع اتفاقيات التجارة.

II - الدبلوماسية الاقتصادية في ظل التعاون الدولي:

في إطار ملف التعاون التنموي الدولي، يمكن للدبلوماسية الاقتصادية أن تأخذ أحد الشكلين الاتيين:

الأول: يتمثل في العمل التنسيقي ذو طابع إجرائي تنفيذي، والذي لا يتضمن أي طابع تطويري، حيث يتم العمل على التنسيق اللازم لتنفيذ عمل معين، والملاحظ أن واقع التعاون الدولي تغلب عليه هذه الصفة لعدة أسباب منها الداخلية التي تعود لكفاءة العاملين وكذا العلاقات مع باقي إدارات الهيئة، ومنها الخارجية و المتمثلة في العلاقة مع الجهات الحكومية والجهات المانحة.

الثاني: وهو الأهم حيث ينطلق عمل التعاون الدولي من منطلق واسع وهو «خطة التنمية» بكل ما تتضمنه، بدءاً من الرؤية التنموية الإستراتيجية للدولة، مروراً بتفاصيل هذه الرؤية السياسية والبرامجية و دور التعاون الدولي فيها وصولاً إلى تنفيذها. فتحقيق هذا الدور يتطلب أن يكون كافة العاملين في مجال التعاون الدولي، سواء في الهيئة والنظراء في الوزارات الأساسية الأخرى، على درجة عالية من التأهيل والتدريب و القدرات على نحو يتيح لهم التعاطي مع أي موضوع بحنكة وشمولية ومهنية.

وفي هذا المجال، تعمل الدبلوماسية الاقتصادية في إطار التعاون الدولي على إيجاد رؤية شاملة للتنمية، التي تعطي لها الميزة الواجب استغلالها على نحو لا تستطيع جهات أخرى القيام به سواء من حيث العرض، المناقشة، المفاوضة، صياغة الأفكار، تحديد الصيغة الأولية للتفاهم....

في الواقع، يجب لهذه الرؤية والعمل المنجر عنها أن يأخذ في عين الاعتبار مسألة هامة جداً و المتمثلة في الفترات الزمنية والجدول الزمني للعلاقات مع الدول والجهات الشريكة، حيث أن معظم برامج التعاون الثنائية أو الإقليمية يتعين أن تتزامن مع الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة. كما لا يجب لهذه البرامج أن تخرج عن إطار الخطة، بل على العكس من ذلك يجب أن تدعمها بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض الوصول إلى تحقيق أهدافها.

وتبعاً لما سبق بيانه، يتضح جلياً أن الدبلوماسية الاقتصادية تدور حول مواضيع و قضايا أكثر تعقيداً يتشارك فيها العديد من الأطراف الفاعلين، فانه يستحيل على الدول أن تباشرها بشكل منفرد واستثنائي في معزل عن الآخر كما سيصعب بلوغ الأهداف المرجوة منها، لذلك، غالباً ما تسعى إلى انشاء تكتلات تحمل على عاتقها بذل هذه الجهود لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الدولي يكون الهدف منها إنجاح المساعي المشتركة. و في هذا الإطار، سنتطرق لمجموعة العشرين و دورها في مجال الدبلوماسية الاقتصادية و الجهود المبذولة لتحقيق تعاون دولي في هذا السياق، و التي أصبحت تنشأ المزيد من الروابط مع القوى الناشئة أو الشركاء غير التقليديين مثل البرازيل، والصين، والهند وإسرائيل أو في روسيا. و من ثمة سنسلط الضوء على إمكانية استغلال الدبلوماسية الاقتصادية في ظل تحالف عربي محتمل.

1 - مجموعة العشرين و الدبلوماسية الاقتصادية:

إن الطابع المعقد للقضايا المعاصرة والغموض الذي أصبح يكتنف نموذج العلاقات الدولية دفع بالدول إلى توسيع نطاق تدخلها لدرجة أصبحت فيه شريكة متميزة للشركات الدولية الكبرى. و كنتيجة لذلك، طموحاً منها لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية و زيادة التأثيرها، لاسيما، من خلال العمل على التألق باستراتيجيات التنمية على المستوى الدولي على نطاق واسع قدر الإمكان، غاصت الدول في سباق للقدرة التنافسية والأداء الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في الأطر التقليدية للدبلوماسية، محدثة بذلك تغيير جذري لفلسفة وهدف السياسة الخارجية. فقد أضحت هناك توافق بين الدبلوماسي و رجل الأعمال للدفاع عن مواقع إستراتيجية أو تنافسية، الأمر الذي جعل الدبلوماسية الاقتصادية أو العلاقات المؤسسية تصبح في صميم أجندة الأعمال الدولية.¹

1-Danglin François, « Du concert des nations à la cacophonie des organisations : le nouveau visage du multilatéralisme. », Géoéconomie 1/2011 (n° 56) , p. 45-57

وبما أن الطموحات على المستوى الدولي قد تجددت فقد استدعى الامر تجديد الجهات الفاعلة. لاسيما في ظل تواجد وسائل الإعلام ووكالات التصنيف الدولية التي قلبت قواعد اللعبة، مؤدية بذلك لبروز و تفضيل أشكال جديدة لممارسة السلطة والنفوذ، مرجحين بذلك الكفة للنمط الغير مباشر، الملون بالتحالفات والقوة الناعمة، بدلا من النمط المباشر الذي يمتاز في بعض الأحيان بالعدوانية¹ وهذا من اجل العمل على تحديد اولويات زيادة النفوذ والتألق وسلطة هذه الدول وهي مجتمعة .

أ - أولويات الدبلوماسية الاقتصادية لمجموعة العشرين

ان المرور بأزمة اقتصادية ومالية منذ الحرب العالمية الثانية، أدى إلى البحث ووضع إستراتيجية منسقة لمنع انهيار النظام المالي والاقتصاد العالمي. فقد أضحي التعاون الاقتصادي والمالي بين الدول والحفاظ على زخم مؤسس قمة واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 احد الضروريات الأساسية. فالأمر يقتضي الانتقال في مجال التعاون الدولي من «وقت الأزمة»، إلى التنسيق الدائم للسياسات الاقتصادية القادرة على إعادة تأسيس النمو العالمي على أسس أكثر صحة وأكثر صلابة.

ومن هذا المنظور، وأثناء محاولة إكمال العمل الذي بدأ بالفعل والذي شاركت فيه عدة دول بنشاط، عازمت الدول على توسيع جدول أعمالها لمواضيع جديدة ، والتي تعكس تحديات العولمة والوزن المتزايد للبلدان الناشئة، إيماننا بأنها هذه المؤسسات او الهيئات الدولية على شاکلة مجموعة العشرين، لديها من الشرعية والمصداقية اللازمة لإعطاء التحفيز السياسي لهذه التحديات الجديدة.

لقد أنشئت مجموعة العشرين في عام 1999 لتسهيل التشاور بين وزراء الاقتصاد ومحافظي البنوك المركزية في البلدان المتقدمة (G7) والاقتصاديات الكبرى الناشئة. حيث كانت آنذاك الاجتماعات سنوية و قليلة التغطية من طرف وسائل الإعلام، و

1- د. محمد البخاري: التبادل الإعلامي الدولي والعلاقات الدولية. مقرر جامعي. معهد طشقند الحكومي العالي للدراسات الشرقية، 2006

التي كانت تجرى في سياقها مناقشات غير رسمية، الأمر الذي أدى إلى انعدام التزامات سياسية قوية تبديها الدول في هذه الاجتماعات وانخفاض الرؤية¹

وفي سياق ضغوط مالية استثنائية، تحولت مجموعة العشرين في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 إلى منتدى للتعاون الاقتصادي، والذي يجمع أو يضم الاقتصاديات الكبرى في العالم. وعلى اثر الاجتماعات التي عقدت في واشنطن وبيتسبرغ تم العمل بغية توحيد الجدول الزمني لرئاسة مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين. وعلى اثر مؤتمر القمة المؤسّس في واشنطن، اجتمع رؤساء الدول والحكومات بشكل منتظم، في بيتسبرغ في أيلول/سبتمبر 2009، في تورونتو في حزيران/يونيو 2010، من اجل اتخاذ تدابير منسقة لدعم الاقتصاد العالمي عن طريق:

- اعتماد برامج ضخمة لدعم الاقتصاد العالمي

- اتخاذ البنوك المركزية الرئيسية تدابير استثنائية للسياسة النقدية؛

- اقرار السلطات العمومية خطط مساعدة القطاع المصرفي لدعم تمويل الاقتصاد

عن طريق منح الائتمان للشركات؛

- تعزيز قدرة تدخل المؤسسات المالية الدولية، لاسيما صندوق النقد والبنك

الدولي والبنوك التنموية الإقليمية لتحقيق الاستقرار في البلدان التي تواجه الأزمة واستعادة التدفقات المالية الدولية؛

- استبعاد الدول، لأي تدابير حمائي من اجل عدم معاقبة التجارة الدولية²

ب - معالجة مجموعة العشرين لجذور الأزمة:

فمن المعلوم ان السبب الرئيسي للأزمة المالية والاقتصادية هو تراكم اختلالات

1- D'Amarzit Delphine, « Les priorités de la diplomatie économique française et de la présidence du G20. », Géoéconomie 1/2011 (n° 56) , p. 19-27

2-D'Amarzit Delphine, « Les priorités de la diplomatie économique française et de la présidence du G20. », Géoéconomie 1/2011 (n° 56) , p. 19-27

الاقتصاد الكلي العالمي وقصور النظام المالي، نتيجة تراكم المخاطر في القطاع المالي وتواجد اختلالات عالمية على اثر تراكم فائض كبير من المعاملات الجارية لدى بعض البلدان مثل الصين في حين سجلت الأخرى عجزا كبيرا مثل الولايات المتحدة.

لذلك بدأت الدول الكبرى بالعمل، جنبا إلى جنب، على تعزيز تنسيق السياسات الاقتصادية، من خلال إطلاق آلية للتقييم المتبادل والتي تهدف من خلالها إلى تحديد الالتزامات الوطنية للسياسة الاقتصادية الممكنة للحد من اختلالات الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو العالمي، بغرض إيجاد إطار يحقق نمو مستدام ومتوازن، ومن ثمة عرجت على تعزيز تنظيم القطاع المالي في جوانب متعددة، لاسيما ، تنظيم البنوك والإشراف على الأسواق المالية، وهذا من اجل محاربة السلوكيات الخطرة والقضاء على الثغرات الموجودة في النظام الدولي الذي يكفل الرقابة على القطاع المالي.

وقد ساعدت الردود المنسقة للسياسة الاقتصادية لمجموعة العشرين على الحد من حجم الأزمة ، خاصة وأن الآثار الاقتصادية لهذه الأخيرة كانت ثقيلة من حيث النمو وفرص العمل وتدهور المالية العامة، إلا أن العمل المتضافر لمجموعة العشرين سمح بتخفيف من وطأ الصدمة واستعادة الثقة في وقت قياسي.

ت - تعزيز مكانة مجموعة العشرين كأول المتحدثين في التعاون الاقتصادي الدولي:

في مرحلة ما بعد الأزمة التزمت مجموعة العشرين، في عام 2010، بالانتقال إلى منتدى دائم لتعزيز التعاون الاقتصادي يحمل في طياته طموحا عاليا خاصة في ميدان قيادة الاقتصاد الكلي؛ أين عمل رؤساء الدول والحكومات على أساس خطة عمل أولية لتحقيق نمو قوي و متوازن و مستدام، يستند لتدابير وطنية ملموسة تساهم في الحد من الاختلال الاجمالية. كما التزمت البلدان التي تواجه مشاكل مالية، على وجه الخصوص، باتخاذ تدابير للدعم المالي تتماشى مع ظروفها الوطنية. من جانبها، وافقت البلدان، ذات الفائض المعترف في ميزان مدفوعاتها، على القيام بإصلاحات لإعادة

التوازن لنموذجها الاقتصادي. وقبل نهاية النصف الأول من عام 2011، اتفق أعضاء مجموعة العشرين على مؤشرات الرقابة المشتركة والتي تسمح بالتنبؤ وتجنب تكرار ظهور الاختلالات العالمية السابقة.

فخلال مختلف أشغال مجموعة العشرين، تم العمل على تصميم الإطار اللازم لنمو قوي ومستدام ومتوازن، والذي لم يختصر على مجرد تجميع التدابير الوطنية دون إحداث اثر حقيقي على الاقتصاد العالمي. وقد لعبت هذه المفاوضات دوراً مركزياً بشأن عملية إصلاح صندوق النقد الدولي، وبدرجة كبيرة في المنبع، باعتبارها المعنية مباشرة في المناقشات الداخلية في صندوق النقد الدولي، وكذا من حيث تحديد وبيان المواقف الأوروبية بشأن مختلف المواضيع.

لقد كان عام 2010 السنة الأولى لتحديد الإطار المتعلق بالنمو قوي متوازن، المتشأ في «قمة بيتسبرغ» في أيلول/سبتمبر 2009، وكمواصلة لهذه العملية استمر مراقبة الاقتصاد الكلي سنة 2011، ومن ناحية أخرى، وكذا من خلال تحسين مضمون التدابير الوطنية التي تسمح بالحد من الاختلالات العالمية، كان يجب الاتفاق بداية، كما تقرر في قمة سيول في عام 2011، على المبادئ التوجيهية والمؤشرات الدقيقة التي تسمح بتقييم تواجد الاختلالات، لان ذلك سيسمح برصد الاقتصادات المعنية بمساعدة صندوق النقد الدولي.

لذلك اهتمت مجموعة العشرين بثلاث أولويات والتي تشمل الميدان المالي، النقدي والحوكمة العالمية:

في ميدان النظام المالي:

من الواضح أن أولوية الدبلوماسية الاقتصادية هو تنظيم المعاملات المصرفية والمالية. ولقد سبق لهذا العمل أن بدأ مع وضع الضوابط الوطنية للمصارف المركزية، في إطار ما يسمى «اتفاقية بازل الثالث» لكن هذا لن يكون له أثر إيجابي إلا من خلال العمل على تنفيذ الخطوط العريضة للمشروع من طرف كل البلدان المعنية بالمجالين لاسيما بالعمل على:

-فرض على المصارف تكييف معايير الحيطة و الحذر مع المخاطر الكبيرة التي قد تشكلها على النظام العالمي بأكمله، والأمر يتعلق هنا بالمصارف الكبيرة الحجم، التي قد ينطوي انهيارها إلى انهيار النظام المصرفي العالمي نتيجة احتوائها على التزامات معتبرة. ذلك ان هذه المؤسسات يجب أن تكون خاضعة لقواعد حيطة أكثر عقلانية وثقل من تلك التي تخضع لها المؤسسات الأصغر حجماً ، والتي يمس انهيارها فقط المساهمين.

-مكافحة الملاذات الضريبية وإدارة الأموال التي توضع خارج نطاق اللوائح الوطنية أو الدولية. فهذا سيؤدي إلى بناء قوة نقدية عالمية ويعمل على تنفيذ الأنظمة المالية الصارمة، كما سيكفل للسلطات الوطنية أو الدولية التحكم في شفافية الصكوك المالية والمعاملات.¹

وفي هذا السياق، اعتزمت مجموعة العشرين متابعة المشاريع الملزم بها و ضمان التنفيذ السليم لجميع القواعد التي قررتها، على مستوى كل المراكز المالية. حيث تسهر المجموعة على تغطية كل القطاع المالي بالقواعد الملزمة والمتجانسة، للحيلولة دون عودة ظهور سلوكيات محفوفة بالمخاطر تخرج عن سيطرة المنظمين. لأنه، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه في سياق مجموعة العشرين منذ 2008، لا يزال هناك طريق طويل لتخطيه.

في الميدان النقدي:

عند الحديث عن المجال النقدي، الذي يعتبر بدوره احد أولويات الدبلوماسية الاقتصادية، ليس المقصود به العودة إلى بريتون وودز، الحقبة التي عرف فيها العالم عملة الدولار قهراً بعد انخفاض عملة الجنيه الإسترليني، وإنما الأمر يتعلق بإحتواء الوضع الحالي الذي يمتاز بتعدد العملات و الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة من خلال المشاركة على وجه فعال في بناء نظام نقدي مشترك، دون إقصاء تلك العملات التي تحاول فرض نفسها وإيجاد مكان لها في ظل هذا النظام.²

1- Sapin Michel, « La sécurité collective par la diplomatie économique. », Géoéconomie 1/2011 (n° 56) , p. 29-34

2-Sapin Michel, « La sécurité collective par la diplomatie économique. », Géoéconomie

في الواقع، يشمل اليوم النظام النقدي الدولي عددا من الأعطال، كتقلبات تدفق رأس المال المؤثرة سلبا على المبادلات الدولية، خاصة تلك الموجودة في البلدان الناشئة التي تواجه بانتظام مشاكل السيولة، إضافة إلى افتقار تنوع العملات الاحتياطية و الذي يعتبر أيضا مصدر ضعف للاقتصاد العالمي، حيث يزيد من المخاطر التي يواجهها أصحاب الاحتياطي ويضع الولايات المتحدة وشركائها أمام معضلة للسياسة النقدية. كما ان سياسة سعر الصرف لم تعد موضوع للمناقشة أو التنسيق ذو طابع رسمي، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف قدرة الجهات العامة الفاعلة والتي تضمن تعاون جيد بين سياسات الاقتصاد الكلي وتوجيه استراتيجيات السوق عندما يقتضي الأمر ذلك.

لذلك، وفي ظل هذه الظروف، سعت مجموعة العشرين لوضع تشخيص مشترك حول أسباب وعواقب أعطال النظام النقدي الدولي الحالي، موضحة تواجد العديد من الخيارات الممكنة لإصلاح وإرساء النظام النقدي الدولي على قواعد أكثر صلابة.

كما تناولت مجموعة العشرين مسألة التقلبات المفرطة في أسعار المواد الخام، لأول مرة هذه المسألة في «قمة بيتسبرغ» في أيلول/سبتمبر 2009 أين تم الالتزام «بتحسين تنظيم وعمل وشفافية الأسواق المالية والمواد الخام. إلا أن القليل من التدابير الملموسة تم اتخاذها إلى غاية اليوم. الأمر الذي جعل من مكافحة تقلب أسعار المواد الخام في صدارة أولويات مجموعة العشرين. من خلال السعي للوصول إلى أفضل إشراف على أسواق المشتقات من المواد الخام. لجعل هذه الأسواق تعمل بشكل أفضل، عن طريق توفير شفافية أكبر للمستثمرين فيها ومكافحة كل أنواع التلاعب»¹

في ميدان الحوكمة العالمية:

من بين المفاهيم الجديدة التي فرضت نفسها مباشرة بعد الأزمة الاقتصادية والمالية التي عاشها العالم منذ عام 1929، نجد الحوكمة الاقتصادية العالمية، التي

1/2011 (n° 56) , p. 29-34

1- D'Amarzit Delphine, « Les priorités de la diplomatie économique française et de la présidence du G20. », Géoéconomie 1/2011 (n° 56) , p. 19-27

أصبحت ضرورة ملحة يجب تكريسها والمحافظة عليها، ذلك أن استخدامها سيؤدي إلى تحديث البنية المؤسسية التي لم تعد متأقلمة مع تحديات عصرنا. وبالفعل، في عام 2010 ساهمت مجموعة العشرين بإصلاحات تاريخية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مؤدية بذلك إلى تحسين إدارتها ودعم الأدوات والوسائل المستخدمة من قبلها على نحو يكفل فعاليتها. اذ يجب تعزيز والحفاظ على وسائل العمل من أجل التنمية و النمو سواء على مستوى القضايا العالمية او عبر الحدود الوطنية، والتي لن تستطيع أي دولة، مهما بلغت قوتها، إيجاد حل يرضي جميع الأطراف على المدى الطويل، فالأمر يتطلب عمل منسق بين جميع المؤسسات الدولية على نحو فعال.¹

و قد واصلت مجموعة العشرين عملها في صياغة استراتيجيات مشتركة بشأن السياسة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والاقتصادات الناشئة الرئيسية، وهذا من اجل منع حدوث الأزمات وتحسين الظروف المعيشية للشعوب على نحو مستدام. إلا أن ورشات العمل لازالت هائلة في انتظار تحقيق نتائجها على المدى الطويل.

2- دور الدبلوماسية الاقتصادية في إقامة تحالف عربي:

أ- واقع الدبلوماسية الاقتصادية العربية:

غالبا ما يتم التساؤل حول كيفية استغلال الدبلوماسية الاقتصادية في التعامل الدولي على نحو يضمن استفادة المواطن العربي منها، خاصة في ظل انغماس الدول العربية في حوار حول المصالح السياسية وترك المصالح الاقتصادية وكأنها دون جدوى. إذ يجب على الدول العربية أن تعيد النظر في فلسفتها المتعلقة بالدبلوماسية التقليدية، وهذا على نحو يقتضي النظر في كافة المحاور الأساسية للعلاقات الدولية، لاسيما المصالح الاقتصادية، متجاوزة بذلك كل الفوارق الثقافية و التاريخية، عن طريق وضع الأسس والمعايير الضرورية لتفعيل دبلوماسية اقتصادية تذلل من خلالها الصعوبات وصولا إلى تحقيق مصالح اقتصادية مشتركة.

1- Plagnol Henri, « L'émergence d'une diplomatie économique européenne au G20 ? », Géoéconomie 1/2011 (n° 56), p. 35-43

ولهذا الغرض يمكن الاستفادة من تجارب دول عديدة، في هذا المجال، حشدت الطاقات الضرورية لإعطاء الدبلوماسية الاقتصادية المكانة التي تستحقها، والعمل على جعل السياسة والاقتصاد أمرين متوازيين، أبرزها الصين التي وصلت لكل دول العالم من خلال استغلال الدبلوماسية الاقتصادية. كما يمكن استخلاص تجربة الاتحاد الأوروبي الذي يمتلك قطاعاً اقتصادياً أتاح له خبرة جيدة في التعامل مع المؤسسات الاقتصادية الدولية.

لذلك تبرز ضرورة قيام تحالف إقليمي عربي، نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتميز بها هذه المنطقة باعتبارها تعد ثاني أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أضى توحيد الجسد الاقتصادي للدول من أبرز مظاهر الدبلوماسية الاقتصادية، خاصة و أن هذا التحالف سيمتاز بخصائص معتبرة تكفل له النجاح والازدهار، لاسيما وأن المنطقة:

- احتواء المنطقة على 362 مليون مواطن عربي، حسب تقديرات عام 2012.

- تعتبر أكبر مصدر لتمويل الاستثمارات في المنطقة.

- تحتوي على أكبر سوق للعمالة العربية.¹

إلا أن تحقيق التحالف العربي يقتضي بالمقابل المرور بعدة خطوات، خاصة ما تعلق باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية، ودراسة مرحلة الاتحاد الجمركي، مع مواصلة وضع قواعد دقيقة تمتاز بالكفاءة لتأطير المنافسة وآليات التحكيم، إضافة إلى ضمان حرية انتقال الأفراد والأموال، وهذا كله مع العمل بوتيرة متفاوتة تتناسب وظروف كل دولة.

1- كلمة السفير جمال بيومي، أمين عام المشاركة المصرية- الأوروبية بوزارة التعاون الدولي، في إطار ورشة عمل حول الدبلوماسية الاقتصادية، برئاسة السفير محمد الربيع، أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

خاصة في ظل الثورات وانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية على التضخم، بطالة، وانهيار البنية التحتية العربية، الأمر الذي لن يسهل المهمة على الدبلوماسيين والمنظمات المختلفة ولكنه مطلب جوهري بغرض استعادة عافية القطاع الاقتصادي لكافة الدول العربية، لاسيما، وان هذه الأخيرة لا تعيش بمعزل عن بعضها البعض، أو عن دول العالم.

ب. خطوات إصلاح الدبلوماسية الاقتصادية العربية

في خضم عالم أصبحت التجمعات الاقتصادية تشكل أهم ملامحه، لم يعد من الممكن، في أي حال من الأحوال، أن يغفل الدبلوماسيين والأطراف الفاعلة عن مصالح دولهم في هذا المجال، لذلك يجب تقريب المصالح والعمل على وضع خريطة للطريق و السير وفقها، والتي يجب أن تأخذ بالحسبان التوصيات التي جاءت بها ورشة العمل حول الدبلوماسية الاقتصادية، المنظمة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمتمثلة في:

- العمل على تحديث وزارة الخارجية في الدول العربية وإيجاد قطاعات متخصصة في النشاط الاقتصادي، تكفل تمييز هذا النشاط في طبيعته عن بقية الأنشطة السياسية لدبلوماسية البلد.

- العمل على تعزيز وتوثيق العلاقات فيما بين الأجهزة المعنية بالأنشطة الاقتصادية الدبلوماسية في الدول العربية، وتنسيق أعمالها متى كان ذلك ممكنا، والسعي لتوحيد أو تنسيق التشريعات والقوانين التي تتعامل مع أنشطة هذه الأجهزة، إضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات فيما بينها، وكذا إنشاء قاعدة بيانات (بنك معلومات) لخدمة هذه الأجهزة.

- تعزيز وتنسيق التعاون بين الأجهزة الاقتصادية المختلفة للدولة وتلك التابعة لوزارات أخرى مع القطاع الاقتصادي بوزارة الخارجية بهذه الدولة لتكامل خبرات الجانبين الفنية والدبلوماسية.

- الاهتمام بدور أجهزة التمثيل التجاري والمكاتب التجارية التابعة لها، والملحقة بالسفارات لما يتوافر لدى أعضاء هذا الجهاز من خبرات متراكمة واتصالات دائمة مع القطاعات الاقتصادية في الدولة وكذا التنسيق بين عمل هذه الأجهزة والقطاع الاقتصادي بوزارة الخارجية.

- العمل على تنسيق المواقف العربية في اجتماعات المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي لضمان حصول الدول العربية على نصيب عادل من الأنشطة التمويلية لهذه المؤسسات وتمثيل مناسب في مجالس إدارتها، خاصة أن الدول العربية تساهم في رءوس أموال هذه المؤسسات المالية الدولية.

- تنسيق مواقف الدول العربية في التجمعات الاقتصادية التي تدعى إليها، منها منتدى دافوس، واعتماد عقد اجتماع اقتصادي سنوي أو نصف سنوي أشبه بمنتدى دافوس، تحت رعاية مجلس وزراء الخارجية العرب، ويضمن حضور ممثلين عن كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية والمنظمات العربية المتخصصة والقطاع الخاص العربي (غرف التجارة والصناعة).

- تنسيق المواقف العربية في اجتماعات المنظمات الاقتصادية الدولية، خاصة منظمة التجارة العالمية التي أصبحت تسيطر تماما على العلاقات التجارية بين دول العالم، بعد أن وصل عدد أعضائها إلى 159 دولة، وأصبحت تتحكم في تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، حيث من الضروري إصرار الدول العربية كمجموعة على تطبيق قواعد المعاملة الخاصة والتفضيلية المقررة في اتفاقيات هذه المنظمة لمصلحة الدول النامية والأقل نموا، وتخصيص موارد كافية من مبالغ المعونات الفنية المتوافرة لدى المنظمة لمصلحة دعم انضمام الدول العربية للمنظمة، وكذا دعم مشاركتها في أنشطتها وتخصيص جانب من موارد «المعونة من أجل التجارة» لمصلحة تنمية التجارة الدولية للدول العربية.

العمل على إنشاء مركز عربي للتحكيم في المنازعات الاقتصادية بين الدول العربية للقيام بأعمال التحكيم والتوفيق والوساطة في المنازعات التجارية والمالية بين الدول العربية.

الخاتمة:

لقد أصبحت التبادلات الاقتصادية و التجارية تشكل قلب العلاقات الدولية الراهنة. فالحفاظ وزيادة حصص الأسواق، تنويع الشركاء الاقتصاديين أو خلق القيمة المضافة تشكل أهدافا خاصة للدول ومؤسساتها الوطنية في تعاملاتها مع الأسواق الإقليمية والدولية. وفي هذه الزاوية بالتحديد يمكن تسجيل الإجراء الدبلوماسي للدول في دعم هذه الجهود، من خلال تنفيذ نموذج «الدبلوماسية الاقتصادية» لتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية والقدرة التنافسية للنسيج الاقتصادي والصناعي ضمن بيئة دولية تبجل القدرة التنافسية على نحو خاص.

فإذا كان الدخول إلى سوق السلع والخدمات يحتل مكاناً هاماً في أي عمل من أعمال 'الدبلوماسية الاقتصادية'، لكن من منظور آخر، تولى أهمية خاصة للجهود والمبادرات التي تهدف إلى: تعبئة الموارد الضرورية من أجل التنمية والحد من الفقر مع مراعاة قدرة البلدان على نحو يتناسب وخصائصهم الاقتصادية، في إطار تكتلات تسعى إلى تنفيذ تعديلات وإصلاحات تمكنها من مواجهة تحديات المنافسة الاقتصادية وتعزيز الإطار المؤسسي والتنظيمي لها وفقاً للحقائق الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد.

الأمر الذي يؤدي بنا للقول أن هناك تطورات كبيرة طرأت على فكر و منهجية العلاقات التنموية الدولية والتعاون الدولي عن من خلال تبني الدبلوماسية الاقتصادية والتي استفادت منها إلى حد كبير الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء في حين تبقى نصيب الدول العربية ضئيلة بالمقارنة بالأهداف المحققة. إلا أن المشكلة الكبيرة التي يعاني منها التعاون العربي في هذا المجال هو عدم مجاراته لهذه التطورات الأمر الذي انعكس سلباً على أدائه نتيجة عدم قدرته على الاستفادة من البرامج والمزايا والمبادرات التي انطوت عليها هذه التطورات.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- 1 - د. عبد الهادي بوطالب - مسار الدبلوماسية - العالمية ودبلوماسية القرن العشرين- الطبعة: الأولى 2004 دار الثقافة، الدار البيضاء
- 2 - د سعيد أبو عباة- كتاب الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها للكاتب -دار الشيماء للنشر والتوزيع 1430هـ/ 2009 ، الطبعة الأولى ص56
- 3 -د. محمد البخاري: التبادل الإعلامي الدولي والعلاقات الدولية. مقرر جامعي. معهد طشقند الحكومي العالي للدراسات الشرقية، 2006
- 4 - د سعيد أبو عباة- كتاب الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها للكاتب -دار الشيماء للنشر والتوزيع 1430هـ/ 2009 ، الطبعة الأولى ص56 إلى 67
- 5 - كلمة السفير مجدي راضي، مساعد وزير الخارجية المصرية للعلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف والتعاون الدولي، في إطار ورشة عمل حول الدبلوماسية الاقتصادية، برئاسة السفير محمد الربيع، أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية،
- 6 - كلمة السفير جمال بيومي، أمين عام المشاركة المصرية- الأوروبية بوزارة التعاون الدولي، ، في إطار ورشة عمل حول الدبلوماسية الاقتصادية، برئاسة السفير محمد الربيع، أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية،

باللغة الفرنسية:

- 1 - D'Amarzit Delphine, « Les priorités de la diplomatie économique française et de la présidence du G20. », Géoéconomie 1/2011 (n° 56) , p. 19-27
- 2 - Annexe technique Développement international des entreprises Quel apport de la diplomatie économique ? Prise de position de la CCIP, 15 novembre 2012

3 -Danglin François, « Du concert des nations à la cacophonie des organisations : le nouveau visage du multilatéralisme. », Géoéconomie 1/2011 (n° 56) , p. 45-57

4 - Plagnol Henri, « L'émergence d'une diplomatie économique européenne au G20 ? . », Géoéconomie 1/2011 (n° 56) , p. 35-43

5 -Samouhi Fawk Al Ada, Glossaire de la diplomatie et des affaires étrangères, Anglais-arabe-français, publications du Liban, Beyrouth, 1979,p. 127.

6 -Sapin Michel, « La sécurité collective par la diplomatie économique. », Géoéconomie 1/2011 (n° 56) , p. 29-34

7 - P. Conesa « L'intelligence économique et stratégique : la diplomatie d'influence au service de la guerre économique », Revue internationale et stratégique 4/2003 (n° 52), p. 153-160.